

اسم المقال: عمالة الاطفال في العراق بعد العام 2003... الواقع والحلول

اسم الكاتب: م.د. عدنان عبد الامير مهدي الزبيدي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/1567>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/07 06:42 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



E-ISSN : 2790-2404

P- ISSN 2070-9250

Qadaya siyasiyyat

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة النهرين

كلية العلوم السياسية

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science



قضايا سياسية

Political Issues

مجلة فصلية محكمة

العدد ٧٢
Issue 72

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
(Arcif) معامل تأثير
2022:(0.1712)

كانون الثاني - شباط - آذار / ٢٠٢٣

Jan. - Feb - Mar. / 2023



قضايا سياسية

Political Issues

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية
E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
(معامل التأثير العربي 2022 : 2.11)
معامل ارسيف Arcif (2022) 0.1712
DOI prefix: 10.58298

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربيّة والدولية

<http://pissue.iq>

مدير التحرير

أ. د. علي حسين حميد

كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين

رئيس هيئة التحرير

أ. د. عماد صلاح الشيخ داود

كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين

هيئة التحرير

المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
جامعة كلکاری-قسم العلوم السياسية (كندا) .
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية .
المركز العربي للباحث (النوبة - قطر) ..
عميد كلية الآمال الجامعية .
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
جامعة صلاح الدين - كلية العلوم السياسية.
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
الكلية الجامعية للاعنة حقوق وحقوق الانسان (بيروت-لبنان).
جامعة ماري وود (الولايات المتحدة الاميركية).
وزارة التعليم العالي (المملكة المغربية).

أ.م.د. رياض عزيز هادي
أ.د. طارق يوسف اسماعيل
أ.د. منعم صالح حسین
أ.د. عبد الفتاح ماضي
أ.د. عامر حسن فياض
أ.د. قاسم محمد عبد علي
أ.د. سرمد زكي حامد
أ.د. عبد الصمد سعدون عبدالله
أ.د. لبني خميس مهدي
أ.د. هشام حكمت عبد السatar
أ.د. محمد ياس خضرير
أ.د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي
أ.د. شيرزاد امين
أ.د. احمد غالب محي
أ.د. عبد الحسين شعبان
د. الكسندر داودي
د. فاطمة مهاجر

أ. د. نصر محمد علي
تدقيق اللغة الانكليزية

أ. د. عبد العظيم جبر حافظ
تدقيق ابحاث طلبة الدراسات العليا

أ.م.د. حذام بدر حسين
تدقيق اللغة العربية

التنسيق الفني والمتابعة
المدرس محمد محي الجنابي

تنسيق الموقع الالكتروني
مبرمج . روى جعاز

الشئون المالية
م. مدير علي عبد الله جابر

التنسيق الاداري
م. مدير شيماء بشير موسى

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والإنكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:
 - أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (25) صفحة مطبوعة بثلاث نسخ مرفقة مع قرص مرن (CD)، مع مراعاة حجم الخط (14) والتبعاد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic على أن تكون الهوامش أسفل كل صفحة مطبوعة بالطريقة الإلكترونية وبحجم خط (11) ونوع الخط Simplified Arabic وتجمع بقائمة منفصلة عن المصادر في نهاية البحث.
 - أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد البحوث والدراسات وكتابتها وبخاصة التوثيق حيث تتضمن:
 - بالنسبة للكتاب الآتي: أسم المؤلف، عنوان الكتاب، مكان النشر، الأسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، أرقام الصفحات.
 - اما بالنسبة للمقالة: فتتضمن أسم الكاتب، عنوان المقالة، اسم الدورية، مكان صدورها، عددها، تاريخها، وأرقام الصفحات.
 - أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
 - أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التصنيف المعياري العام.
 - يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية) وقائمة بالمراجع والمصادر المعتمدة.
 - تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الإلكتروني في كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين.
 - يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث.
 - تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.
 - يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
 - لا تلتزم المجلة بإعادة البحوث والدراسات التي يعتذر عن نشرها.

- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي

مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين-بغداد - الجادرية.

E.mail: pirj@ced.nahrainuniv.edu.iq

www.Pol-Nahrain.org

الرقم الدولي ISSN 2070-9250

جدول المحتويات

رقم الصفحة	اسم البحث	المسلسل
15_1	اشكالية العلاقة بين الوكالات الدولية المتخصصة التابعة لمنظمة الامم المتحدة أ.د.أسامة مرتضى باقر م.م. سيف حمزة لفته	1
30_16	السياسة الإيرانية تجاه العراق في ظل المتغيرات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط (الأولويات، والرهانات، والتحديات) م. د امنة علي سعيد د. فراس عباس هاشم	2
49_31	إشكال تداعيات الإرهاب السياسية والاجتماعية على الشباب في العراق بعد العام 2003 أ.م.د. حمد جاسم محمد الخزرجي المدرس: سعد محمد حسن الكندي أ.م. علي مراد كاظم النصراوي	3
66_50	العلاقة بين روسيا واليمين الأوروبي الشعبي المتطرف: الدوافع والتوظيف السياسي أ. د عماد صلاح الشيخ داود خضير عباس حسين الدهلكي	4
96_67	الأطراف المصغرة في العلاقات الدولية ومستقبل تعددية الأطراف في النظام الدولي(تحليل مقارنٌ بين النظريتين الليبرالية والواقعية الجديدة) الدكتور سومر منير صالح	5
117_97	الاتجاهات الاستراتيجية لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية بعد العام 2017 م. د. عباس فاضل علوان	6
149_118	عمالة الأطفال في العراق بعد العام 2003 ... الواقع والحلول م. د. عدنان عبد الامير مهدي الزبيدي	7
172_150	ملامح توظيف الفضاء السيبراني في عالمنا المعاصر (الحرب الروسية - الأوكرانية انماذجا) أ.د. علي حسين حميد أنجام عادل حبيب	8
196_173	السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية (2012 - 2017) أ. م. د. عمر عبد الله عفتان	9
213_197	الأهمية الاستراتيجية لمجموعة (بريكس) في مدرك الدول الساعية للانضمام م.م. فاطمة محمد رضا	10
226_214	دور مرتزقات الاقتصاد الأفغاني في علاقاته الدولية أ.م.د. فايز حسن جاسم	11
257_227	توظيف القوة الذكية في الاستراتيجية التركية تجاه المنطقة العربية بعد عام 2011 أ.م.د. مروان سالم علي	12

283 _258	الامن المائي في العراق دراسة في التحديات والممكنا أ.م.د مصطفى فاروق مجید	13
310 _284	العقوبات الاقتصادية كوسيلة ضغط في السياسة الدولية: إيران إنماذجاً م.م . منى حبيب احمد محمد العبيدي	14
337 _311	تحديات السياسات الاقتصادية الاوربية المشتركة في ظل النظام الدولي الجديد أ.م.د نسرين رياض شنشول	15
367_338	قوة القضاء السبيراني : ساحة صراع جديدة بين القوى الدولية و الاقليمية في القرن الحادي والعشرين م.د هديل حربي ذاري	16
392 _368	ظاهرة الفساد السياسي في دولة غانا وانعكاسه على التنمية البشرية المستدامة م.م هند جمعه علي أ.م.د استبرق فاضل شعير	17
418_393	ظاهرة الإرهاب والتطرف وانعكاساتها على السلم والاستقرار الدولي أ.م.د. وفاء ياسين نجم	18
484 _419	الوعي الظبقي في الفكر السياسي الماركسي الحديث (نماذج مختارة) أ.م.د عبير سهام مهدي م. وليد مساهر حمد	19

عملة الاطفال في العراق بعد العام 2003 ... الواقع والحلول^٧

Child labor in Iraq after 2003... reality and solutions

م. د. عدنان عبد الامير مهدي الزبيدي*

Adnan Abdel-Amir Mahdi Al-Zubaidi

الملخص :

على الرغم من اقرار العديد من التشريعات والقوانين التي تعاقب الاشخاص والجهات والمؤسسات وارباب العمل عند قيامهم بتشغيل الاطفال في مهن خطيرة ولساعات طويلة لا تنسجم والقدرات الجسمانية والنفسية لأغلب الاطفال ، مما يمثل تهديدا خطيرا لمستقبل الطفولة وخاصة في العراق بعد العام 2003 . وتعرض العراق بعد العام (2003) إلى ظروف عدم الاستقرار السياسي والأمني والتي انعكست على الواقع المجتمعي العراقي وخاصة الواقع الاقتصادي والاجتماعي ، فالعمليات العسكرية والإرهابية التي شهدتها العراق ، كانت قد آلت بظلالها على انخفاض المستوى المعيشي للعراقيين وخاصة الفئات الهشة والفقيرة ، واتساع مشكلة البطالة والفقر بشكل كبير ، ومئات الآلاف من الایتام والارامل ، والأسر التي تعيلها نساء ، الأمر الذي اجبر الكثير من تلك الفئات الهشة بدفع ابنائها لسوق العمل مبكرا ، بسبب عدم توفر الأمن الانسانى للكثير منهم ، مما جعل الكثير من الاطفال يبتعدون عن مقاعد الدراسة ، ويعيشون في ظروف معيشية ونفسية صعبة . أن لأنتساع ظاهرة عملة الاطفال في العراق اثارا مجتمعية كثيرة سواء كانت سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية ، يمكن أن يهدد الواقع المجتمعي في العراق ، باعتبار أن الاطفال هم عصب التنمية ، وهم رجال الغد ، وعماد المستقبل ، مما يتطلب من صانع القرار السياسي العراقي وضع المعالجات والحلول لتلك الظاهرة الخطيرة ، ووفق برنامج حكومي هادف ، وبسياسات عامة رشيدة تشریعا وتنفيذا .

الكلمات المفتاحية : عملة الاطفال ، الواقع المجتمعي العراقي، صنع القرار السياسي

تاريخ النشر: 2023/3/31

تاريخ القبول: 2023/2/17

٧ تاريخ التقديم : 2023/1/23

* جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية Adnan.a.mahdi@tu.edu.iq

Abstract:

Despite the adoption of many legislations and laws that punish people, entities, institutions and employers when they employ children in dangerous professions and for long hours that are not consistent with the physical and psychological capabilities of most children, which represents a serious threat to the future of childhood, especially in Iraq after 2003.

After the year (2003), Iraq was subjected to conditions of political and security instability, which were reflected in the Iraqi societal reality, especially the economic and social reality. Kabir, and hundreds of thousands of orphans and widows, and families headed by women, which forced many of these vulnerable groups to push their children into the labor market early, due to the lack of human security for many of them, which made many children move away from school seats, and live in living and psychological conditions Difficult

The expansion of the phenomenon of child labor in Iraq has many societal effects, whether political, security, economic and social, that could threaten the societal reality in Iraq, given that children are the backbone of development, and they are the men of tomorrow, and the pillar of the future, which requires the Iraqi political decision-maker to develop remedies and solutions for those Dangerous phenomenon, and according to a targeted government program, and rational public policies in legislation and implementation

Keywords: child labor, the Iraqi societal reality, political decision-making

المقدمة :

تعد ظاهرة عمالة الاطفال مشكلة كبيرة تواجه الكثير من دول العالم ، إذ يشارك ملايين الاطفال على مستوى العالم في اعمال قاسية لا تتناسب مع اعمارهم وتعيق نموهم وتعليمهم ، وينخرط قسم كبير منهم في أسوأ أشكال العمل مما يسبب لهم أذى جسدي ونفسي يتذرع علاجه ، وينعكس سلبيا على وضعهم الاسري والمدرسي والمجتمعي في المستقبل ، ويشكل خطرا على العملية التنموية الشاملة سياسيا واقتصاديا

واجتماعياً وثقافياً ، على الرغم من تبني الكثير من الحكومات والنقابات العمالية بالتصدي لهذه الظاهرة ، إلا أنها في تزايد كبير .

ومن المشاكل التي برزت بشكل كبير في العراق وخاصة بعد العام (2003) ، هي مشكلة عاملة الأطفال ، تلك المشكلة التي تقف عائقاً أمام التنمية الشاملة ، فضلاً عن الآثار الاجتماعية والنفسية التي تلحقها بالأطفال ، وقد أشارت العديد من الدراسات المتعددة التي تناولت محددات عمل الأطفال إلى أهمية العامل الاقتصادي ، إذ يظهر انخفاض المستوى المعيشي والدخل الاسري كمؤشر مهم وفاعل في تفاقم مشكلة عاملة الأطفال .

فظروف عدم الاستقرار السياسي الأمني بعد حرب التحالف الدولي ضد العراق في العام (2003) ، وما تلاها من تفاقم ظاهرة عدم الاستقرار الأمني والسياسي والعمليات الإرهابية ، وسقوط أجزاء كبيرة من محافظات عراقية تحت سطوة أخطر تنظيم إرهابي (داعش) ، مما أدى بضلاله على تراجع كبير في الواقع الاقتصادي والاجتماعي ، وقدان مئات الآلاف من الأسر معيلها الوحيد ، مما جعلها تعاني الفاقة والعوز المادي والمعنوي ، وأثر بشكل كبير على تراجع مؤشرات التنمية البشرية المستدامة الأساسية (الدخل والمستوى المعيشي ، مؤشر التعليم ، مؤشر الصحة) ، الأمر الذي مهد لتفاقم ظاهرة عاملة الأطفال في العراق ، إذ دفعت العديد من الأسر بأطفالها إلى سوق العمل الشاق والمضني بسبب الحاجة والعوز التي تعاني منه ، لإشباع حاجاتها الأساسية وغير الأساسية .

أن خطورة تفاقم ظاهرة عاملة الأطفال في العراق تمثل في آثارها السلبية على الواقع المجتمعي العراقي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ، كما أنه يهدد كيان الدولة المستقبلية ، باعتبار أن الطفل كالمرأة هو عصب التنمية ، والأداة الأساسية لنجاح أي عملية تنموية شاملة يريد أن يصل إليها العراق في المستقبل ، مما يحتم على صانع القرار العراقي ايجاد المعالجات والحلول للقضاء أو الحد من هذه الظاهرة عبر سياسات عامة تشريعية وتنفيذية تتبعها الحكومة العراقية عبر برنامج زمني محدد.

أهمية البحث :

تبرز أهمية البحث من خلال خطورة آثار ظاهرة عاملة الأطفال على الواقع المجتمعي العراقي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ، وضرورة البحث في تحديد تلك الآثار ، ووضع المعالجات للحد من

تداعياتها ، فضلا عن أن الطفل هو اللبننة الاساس في أي بناء تموي مستقبلي ومستدام لأي دولة مدنية حديثة في عالم القرن الحادي والعشرين .

أهداف البحث : يهدف البحث إلى ما يأتي :

- 1- التعرف على الفئة المستهدفة والمشمولة بمصطلح (عملة الاطفال) ، وأهمية مرحلة الطفولة المبكرة في بناء شخصية الانسان المستقبلية .
- 2- البحث في واقع الظاهرة من حيث الاسباب التي ادت لتقاومها ، وأهم الاحصاءات المتوفرة رسميا عنها في العراق .
- 3- تحديد آثار ظاهرة عملة الاطفال على الواقع المجتمعي العراقي .
- 4- تحديد اهم المعالجات التي يجب أن يتبنها صانع القرار العراقي للحد من آثار تلك الظاهرة ، عبر سياسات عامة تشرعها وتتنفيذها .

مشكلة البحث : تتمحور مشكلة البحث في ظاهرة عملة الاطفال في العراق وآثارها الخطيرة على الواقع المجتمعي العراقي، ويمكن تحديد ابعاد أي مشكلة بحثية من خلال الاجابة على بعض التساؤلات الاساسية والفرعية، فالتساؤل الاساس ، ما هو واقع ظاهرة عملة الاطفال في العراق بعد العام 2003؟، وما يتفرع عنها من تساؤلات فرعية منها :

- 1- ما هي اسباب ظاهرة عملة الاطفال في العراق ؟ .
- 2- ما هي آثار ظاهرة عملة الاطفال سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ؟ .
- 3- ما هي المعالجات التي يتحتم على صانع القرار العراقي اتخاذها تشريعيا وتنفيذيا للحد من آثار ظاهرة عملة الاطفال ؟.

فرضية البحث : يستند البحث على فرضية مفادها أن ظاهرة عملة الاطفال في العراق ظاهرة خطيرة كان لها اسبابها وآثارها بسبب تداعيات الواقع المجتمعي العراقي المأزوم ، مما يتطلب معالجات وحلول عبر سياسات عامة رشيدة .

منهج البحث : اعتمد الباحث في دراسته البحثية للمشكلة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الاقرب للوصول إلى تحقيق اهداف البحث ، ومن أجل الوصول إلى رؤية اكاديمية حول المشكلة البحثية .

حدود البحث :

- 1 - الحدود المكانية : جمهورية العراق
- 2 - الحدود الزمانية : (2003 - 2021)
- 3 - الحدود العلمية : دراسة تحليلية لظاهرة عمالة الاطفال في العراق

أولاً_ واقع ظاهرة عمالة الاطفال في العراق

لكل مشكلة عامة تواجه أي نظام سياسي أسبابها وآثارها التي تلقي بظلالها على أي مجتمع ، وهذه المشكلة العامة واجهت النظام والمجتمع العراقي ومنذ عقود خلت ، ولمعرفة خصائص واقع المشكلة في العراق لابد من خلال تحليل مفاهيم المشكلة ، وأسبابها . ولمعرفة ابعاد المشكلة نستذكر مقوله لفيلسوف اغريقي يقول (لمعرفة الشيء عليك العودة إلى أصله) أما فولتير الفرنسي فيقول (اذا اردت ان تتحدث معى حدد مواضيعك) لذلك سوف نوجز البحث في مطالب محددة وكما يأتي :

1_ مفاهيم المشكلة وإبعادها : وقبل الولوج في تحليل الظاهرة ، والتعرض لإبعادها وأسبابها والحلول المتاحة للحد منها ومعالجتها ، لابد تحديد مفهوم الطفل أو من هم الاطفال الذي يتعرض لهم البحث ، وما هي عمالة الاطفال ، فالطفل كمفهوم يشير إلى معانٍ متعددة تصنف على الأغلب مرحلة زمنية من عمر الإنسان ، إذ يشير قاموس أكسفورد للطفل على انه المولود البشري حديث الولادة حتى يبلغ سن الرشد ، كما يعرف قاموس لونجمان الطفل بأنه الفرد صغير السن الذي لم يصل بعد لحالة البلوغ ⁽¹⁾ .

ويعرف علماء النفس الطفل بأنه الانسان مكتمل الخلقة والتكوين الذي لم يصل بعد لمرحلة النضج، ولم يظهر عليه علامات البلوغ مهما امتلك ذلك الفرد من قدرات ومميزات عقلية وسلوكية وعاطفية . في حين يعرف علماء الاجتماع الطفل في اتجاهين ، فالاتجاه الاول يطلق مفهوم الطفل على الانسان منذ لحظات ولادته الأولى حتى يبلغ رشد ، ويحدد سن الرشد من قبل النظام والدولة والمجتمع والقانون في كل بلد بشكل مستقل ، والاتجاه الثاني يحدد مفهوم الطفل بالإنسان الوليد ضمن المرحلة العمرية الاولى حتى بلوغ الثانية عشر عاما من عمره بغض النظر عن بلوغه وعن التشريعات المتبعة في

¹ - الآء جابر ، تعريف الطفل ، الشبكة الدولية (الانترنت) ، على الرابط (<https://mawdoo3.com>) ، تاريخ الدخول 28 / 2 / 2021

بلاده والقوانين والأنظمة والاتفاقيات ، والاتجاه الثالث يصف الطفل بأنه الوليد منذ لحظة ولادته حتى بلوغه ، على أن يفرق بين الرشد والبلوغ⁽¹⁾ .

وبiologia يعرف الطفل بأنه الفرد الذي يقع في طور النضوج ابتدءاً من مراحله الأولى في حالة الرضاعة حتى مرحلة البلوغ⁽²⁾ .

أما اتفاقية حقوق الطفل الدولية فقد عرفت الطفل بأنه كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشر ما لم يبلغ سن الرشد من قبل القانون المنطبق عليه ، ولا تحدد اتفاقية حقوق الطفل في تعريفها السن العمري للطفل على اطلاقه ، من خلال إلزام الدول الموقعة على الاتفاقية والبالغ عددها 192 دولة حتى شهر نوفمبر في العام 2015 على تحديد النقطة المرجعية للإعمار عند ظروف ومتطلبات مخصوصة ، كالسن القانونية لعمل الأطفال وتعليمهم ، وتنفيذ الأحكام الصادرة بحقهم أو سجنهم أو ما يشابه ذلك من ظروف متعلقة بالمرحلة المحددة في تعريف الاتفاقية⁽³⁾ .

والطفل في نظر القانون هو ذلك الإنسان كامل الخلق والتكون ، إذ يولد بكل الملكات والقدرات والحواس والصفات البشرية والإنسانية⁽⁴⁾ ، ويتحدد مفهوم الطفل من حيث الحدود العمرية ، في قانون رعاية الأحداث العراقي رقم 76 لسنة 1983 وتعديلاته في المادة الثالثة أولاً (يعتبر صغيراً من لم يتم التاسعة من عمره) ، وجاء في الفقرة ثانياً (يعتبر حداً من أتم التاسعة من عمره ولم يتم الثامنة عشرة) ، وفي الفقرة ثالثاً (يعتبر الحدث صبياً إذا أتم التاسعة من عمره ولم يتم الخامسة عشرة) ، وفي الفقرة رابعاً من نفس المادة (يعتبر الحدث فتى إذا أتم الخامسة عشرة من عمره ولم يتم الثامنة عشرة)⁽⁵⁾ .

ويشير مفهوم عمالة الأطفال إلى تلك الأشكال من عمل الأطفال الذين نقل اعماهم عملاً هو منصوص عليه في مواثيق منظمة العمل الدولية وهو في العادة (15) سنة) ، أو في سن الانتهاء من

¹ - المصدر نفسه .

² - الآء جابر ، مصدر سبق ذكره .

³ - مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ، اتفاقية حقوق الطفل ، متاح على الرابط :

<https://www.ohchr.org/ar/professionalinterest/pages/crs.aspx>

تاريخ الدخول 26 / 9 / 2020

⁴ - ماهر صالح علاوي وآخرون ، حقوق الإنسان والطفل والديمقراطية ، جامعة تكريت ، ط 1 ، 2009، ص 137.

⁵ - قانون رعاية الأحداث رقم 76 لسنة 1983 وتعديلاته ، المكتبة القانونية - بغداد ، العاشر - بيروت ، ص 5

التعليم الالزامي⁽¹⁾ ، كما يشير مفهوم عمال الاطفال بأنه كل شكل من اشكال النشاط الاقتصادي الذي يمارسه الاطفال والذي يحرمهم من كرامتهم ويضر بنموهم الطبيعي الجسدي والنفسي ، فالاطفال مجبرين على العمل في شروط قاسية تعرضهم لمخاطر تؤثر على تطورهم الشخصي والاجتماعي ، وتجعلهم أكثر عرضه للاستغلال والإهمال والإساءة ، فهو كل عمل يسيء إلى صحة الطفل ونموه⁽²⁾ .

2_ واقع ظاهرة عماله الاطفال في العراق بعد 2003 وأسبابها

تشكل ظاهرة عماله الاطفال مشكلة يعاني منها اغلب مجتمعات العالم ومنها المجتمع العراقي والمجتمعات النامية ، إذ تعد هذه المشكلة عائقاً أمام التنمية الاقتصادية فضلاً عن الآثار الاجتماعية والنفسية التي تلحقها بالأطفال ، وفي لغة الارقام التي تحدد مديات تلك المشكلة في العراق ، لا باس من بعض الاحصائيات لهذه الظاهرة لبعض دول العالم من أجل الاطلاع على حجمها في العراق مقارنة مع بعض تلك الدول وخاصة في بعض دول الجوار الإقليمي .

أ_ واقع ظاهرة عماله الاطفال في العراق: تقدر منظمة العمل الدولية أن هناك نحو (215) مليون طفل دون سن 18 سنة يعمل كثير منهم بدوام كامل في جميع أنحاء العالم ، وتشير احصاءات اليونيسيف إلى أن هناك (150) مليون تتراوح اعمارهم بين 14 – 15 عاماً في البلدان النامية ، وفي افريقيا جنوب الصحراء الكبرى يعمل واحد من كل 4 اطفال تتراوح اعمارهم بين 7 – 15 عاماً ، مقارنة بواحد من كل 8 اطفال في آسيا والمحيط الهندي ، وواحد من كل 10 اطفال في أمريكا اللاتينية⁽³⁾ .

عرباً تشير الاحصاءات إلى أعلى معدلات عماله الاطفال في اليمن (مليون و 400 الف طفل) ، وفي الأردن (89.89%) من الاطفال ، وفي لبنان 60 الف طفل بينهم 37 الف طفل سوري و 4500 طفل فلسطيني ، وفي مصر (8.1) مليون طفل مصرى ، وفي المغرب 200 الف طفل عامل⁽⁴⁾ .

¹ - ابراهيم قوير ، عماله الاطفال في العالم ، القاهرة ، 2002 ، ص 5 .

² - كوثر عبد الحميد سعيد ، عماله الاطفال والسياسات الاجتماعية في العراق ، المؤتمر العلمي السنوي لقسم الدراسات الاجتماعية ، بيت الحكم ، بغداد ، ط 1 ، 2011 ، 285-286.

³ - UNICEF ، عماله الاطفال / حماية الاطفال من العنف والاستغلال والאיذاء ، الشبكة الدولية (الانترنت) على الرابط : <https://www.Unicef.Org/Arabic/protection/24267-25753.html>

⁴ - طارق ديلواني ، كارين اليان ظاهر ، غفران يونس ، كنعان الحميري ، الهام الطالبي ، امنية خيري ، كورنا يلقي بثقله على عماله الاطفال في الوطن العربي ، يوليو 2020 ، الشبكة الدولية (الانترنت) ، على الرابط :

وتقدر نسبة عمالة الاطفال في العراق بحدود (3.7%) من الاطفال وهي تنتشر بين الذكور أكثر من الاناث وان اعلى نسبة منها توجد في سن 15 سنة ، وان اعلى نسبة تسرب مدرسي توجد في الصف الخامس الابتدائي من الذكور ، وقد ازدادت مع حلول صيف 2014 ونحو 3 ونصف المليون شخص ⁽¹⁾ ، إذ انتشرت ظاهرة عمالة الاطفال بشكل كبير في جميع المدن العراقية وخاصة المناطق ذات الكثافة السكانية العالية ، إذ قدرت نسبة عمالة الاطفال في العراق بانخراط اكثر من نصف مليون طفل دون 15 سنة في العمل لتأمين معيشة عوائلهم ، إذ تشير تقارير اليونيسيف إلى قرابة 7 مليون ونصف المليون طفل ، أي ثلث اطفال العراق هم بحاجة إلى المساعدة ، من ضمنهم اطفال تركوا مقاعد الدراسة ولجأوا إلى العمل من مهن شاقة وقاسية ⁽²⁾ .

قانون العمل العراقي منع عمالة الاطفال دون سن 15 سنة ، إلا انه لم يضع عقوبات صريحة لرب العمل الذي يقوم بتشغيل الاطفال ، إذ اشارت المادة الاولى - عشرون من قانون العمل رقم 37 لسنة 2015 إلى (العامل الحدث لأغراض هذا القانون ، كل شخص ذكره كان ام انتهى بلغ (15) الخامسة عشر من العمر ولم يتم (18) الثامنة عشر ، وفي نفس المادة حادي وعشرون تشير للطفل (أي شخص لم يتم (15) الخامسة عشر من العمر) ، وفي المادة 6 ثالثا (القضاء الفعلي على عمل الاطفال) ، (الحد الأدنى لسن العمل في جمهورية العراق هو (15) خمسة عشر عام) المادة السابعة ، فيما اشارت المادة (95) أولا من القانون اعلاه (يحظر تشغيل الاحاديث ، أو دخولهم موقع العمل ، في الاعمال التي قد تضر طبيعتها وظروف العمل بها بصحتهم أو سلامتهم أو اخلاقهم) ، علما أن احكام هذا القانون لا تسرى على الاحاديث الذين تزيد اعمارهم (15) خمس عشرة سنة ويعملون في وسط عائلي تحت ادارة وشراف الاب أو الزوج أو الام أو الاخ التي تنتج من اجل الاستهلاك المحلي ولا تستخدم عملا بأجر ، (ويعاقب صاحب العمل المخالف لاحكام هذا الفصل بعقوبة لا تقل عن (100000) مئة ألف دينار ، ولا تزيد على (500000) خمسمائة الف دينار ⁽³⁾ .

بـ اسباب بروز ظاهرة عمالة الاطفال في العراق :

¹ - المصدر نفسه .

² - سميرة عبد الحسين كاظم ، عمالة الاطفال في العراق ، الاسباب والحلول ، الشبكة الدولية ، متاح على الرابط ، <https://www.iasj.net/iasj/article/29535> ، تاريخ الدخول 4 / 10 / 2020.

³ - قانون العمل رقم 37 لسنة 2015 ، مجموعة القوانين العراقية ، اعداد القاضي نبيل عبدالرحمن حياوي ، العاتك لصناعة الكتاب بيروت ، 2017، ص 4، 13، 25، 95.

(1) ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني : إذ عرف العراق هذه الظاهرة ومنذ عقود من الزمن ، ففي آخر أربعة عقود زمنية ، ومنذ العام 1980 واندلاع الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت لثماني سنوات من الحرب المدمرة للاقتصاد العراقي وللبنية الاجتماعية العراقية ، وخسائرها العراق الكبيرة مادياً وبشرياً ، إذ كان ذلك ايداننا لبداية الانهيار التنموي في العراق ، فالحرب اوقفت التنمية الشاملة في البلاد ، وأصبحت جل مواردها توجه إلى الانفاق العسكري وعسكرة المجتمع ، وبعد العام 1991 فرضت العقوبات الاقتصادية الأكثر قسوة دولياً على العراق بعد احداث الثاني من اب 1990 ولمدة ثلاث عشر سنة متواصلة ، جعلت من اغلب فئات المجتمع العراقي طبقات هشة وتعاني الفقر والبطالة والجهل والأمية الأمر الذي ادى إلى تدني الواقع المعيشي لكثير من الأسر العراقية ، وخاصة ذات الدخل المحدود على اشباع حاجاتها الأساسية ، ولهذا اندفعت الكثير من هذه الأسر تحت ضغط الحاجة الاقتصادية إلى زج أبنائها إلى العمل في الشوارع أو الورش من أجل تأمين مستلزمات الحياة اليومية⁽¹⁾ ، فضلاً عن الواقع السياسي والأمني غير المستقر بعد العام 2003 ، واحتلال البلاد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها وما تمخض عنه من دمار لأغلب البنية المجتمعية العراقية ، وخاصة السنوات 2006 - 2009 ، والعام 2014 وسقوط اجزاء كبيرة من محافظات متعددة من العراق بيد عصابات داعش الإرهابية ، وما نتج عنه من نزوح وتهجير وقتل للمواطنين العراقيين ، وتأثيره الكبير على مستوياتهم المعيشية المتدنية اصلاً ، مما جعل الكثير منهم تحت خط الفقر ، ويعانون من الحرمان والعوز الكبير .

(2) العوامل الاقتصادية والأحوال المعيشية : يعتبر الفقر من أهم الاسباب الاقتصادية لعمل الأطفال ، إذ يسهم الأطفال عادة بنسبة ما بين 20% و 25% من دخل الأسر الفقيرة التي تتفق الجانب الأكبر من دخلها على الغذاء ، وهكذا فإن الدخل الذي يجلبه الأطفال يعد حاسماً لبقاء هذه الأسرة ، وقد اشارت وزارة التخطيط العراقية بأن ارتفاع نسبة عملة الاطفال في البلاد يعود إلى الاسباب الاقتصادية السيئة التي تعاني منها الاسر الفقيرة والتي بلغت نسبتها حوالي (5.22%) في مجمل سكان العراق ، وان نسبة الاطفال الذين يعملون في مهن خطرة بلغت في عام 2017 حوالي

¹ - كوثير عبد الحميد سعيد ، عمالة الاطفال والسياسات الاجتماعية في العراق ، المؤتمر العلمي السنوي الاول للدراسات الاجتماعية ، بيت الحكمة ، الطبعة الاولى ، 2011 ، ص 283، 289، 290.

² - نادية عبد الهادي سوادي ، حقوق الطفل في العراق بعد عام 2003 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد ، 2013 ، ص 151.

(%) ، كما ساهمت الجائحة الوبائيه في حالة الركود العام في السوق العراقيه ، وتعطيل لحركة النشاط الاقتصادي وارتفاع في معدلات البطالة ، وخاصة في صفوف الفئات الهشة التي تعتمد على عملها اليومي لكسب لقمة العيش ، فضلا عن قرارات الحكومة العراقية الاخيرة بخفض قيمة الدينار العراقي التي أثرت سلبيا على الواقع الاقتصادي العراقي وخاصة الفئات الاكثر فقرا ، ومن المتوقع ان يمرر مجلس النواب العراقي مقترن مشروع موازنة 2021 بشكلها الحالي مما ستترتفع معدلات الفقر إلى ما يقارب %38 ، فضلا عن تداعيات الواقع السياسي المحلي أو الاقليمي أو الدولي والذي يشكل محركا ومؤثرا رئيسيا للنشاط الاقتصادي للعراق .

كما أن هناك علاقة بين تفاقم هذه الظاهرة ومشكلة البطالة ، فعندما لا يجد معيلاً الأسرة فرصه للعمل لسد احتياجات اسرته الاساسية فإنه قد يتغاضل خروج أطفاله للشارع كباعة متوجلين أو منخرطين في زمرة المسؤولين⁽¹⁾ .

واجتماعيا فقد تزايدت هذه الظاهرة بسبب تزايد حاجات الأسرة اليومية بسبب فقدانها لمعيلها بسبب الواقع الامني والارهابي الذي شهد العراق لأكثر من عقدين من الزمن وهو الأكثر دموية عبر تاريخه الحديث ، مما ولد ايتام وارامل لا تستطيع سياسات الدولة الاجتماعية انتشالهم من واقعهم المعيشي المتدني ، إذ تشير احصاءات لمنظمات انسانية إن هناك (150) طفل يتييم داخل كل مدرسة من مدارس بغداد ، أما احصاءات اليونيسيف فتشير إلى وجود أكثر من 5 ملايين يتييم عراقي⁽²⁾ ، فضلا عن الآسر التي تعيلها نساء في العراق أكثر عرضة لأن يتوجه اطفالها للعمل ، فكانت المرأة هي المسؤولة الوحيدة عن الأسرة⁽³⁾ ، فضلا عن الاحتياط الذي اصاب الكثيرين بسبب عدم الجدوى من الدراسة وضريبة المستقبل بعد الدراسة ، مما دفع الأغلبية إلى سلوك طريق سهل لسد رقم العيش ، كما أن هناك عدم كفالة الدولة للأيتام اجتماعيا وتخفيض لهم مخصصات مالية يمكن ان تعيل اسرهم ، مع تزايد معضلة الفساد الإداري والمالي في شبكة الحماية الاجتماعية ، وخاصة الاسماء الوهمية أو غير المستحقة التي تتجاوز على حرص الكثير من الایتام والارامل .

¹ - عبد الواحد مشعل ، البطالة والانحراف السلوكي في المجتمع العراقي ، بيت الحكم ، مجلة دراسات اجتماعية ، العدد 25 ، 2011 ، ص 70 .

² - عبد الواحد مشعل ، ظاهرة عاملة الاطفال في العراق ، الشبكة الدولية (الانترنت) ، على الرابطه jazeera. https://www.a:Net/programs/Iraqi-scene/2009/9/29

³ - كوثير عبد الحميد سعيد ، عاملة الاطفال والسياسات الاجتماعية في العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص 294.

(3) الواقع التشريعي والقصور التنفيذي : فعلى الرغم من النصوص الدستورية في دستور 2005 الدائم في العراق ، وما اشارت اليه المادة (29) من الدستور اعلاه على أن تكفل الدولة حماية الأئمة والطفولة والشيخوخة وترعى الناشئين والشباب ، وتتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملائكتهم وقرارتهم ، فضلا عن حظر الاستغلال الاقتصادي للأطفال بصورة خاصة وتتخذ الدولة الإجراءات الكفيلة بحمايتهم ، لأن قصور تطبيق القوانين تسبب في انتشار ظاهرة عمالة الأطفال وانخراطهم في مهن خطيرة لا تناسب مع أعمارهم وقواهم البدنية ⁽¹⁾ ، فوزارة العمل والشؤون الاجتماعية وهي المؤسسة المعنية أكثر من غيرها بتنظيم العمل بأطر وقوانين أكدت رصدها انتهاكات ضد عمالة الأطفال دون السن القانوني المسموح به وهو (15) سنة ⁽²⁾ ، وأن الاجراءات المتبعة في حال وجود مخالفة تبدأ بتوجيه الإنذار لصاحب العمل ، وحسب المادة 105 من قانون العمل رقم 37 لسنة 2015، وفي حالة عدم امتنال أصحاب العمل يتم رفع مخالفتهم إلى محكمة العمل لإصدار الأحكام بحقهم ، إذ ((يعقوب صاحب العمل المخالف لأحكام هذا الفصل بعقوبة لا تقل عن (100000) مئة الف دينار عراقي ولا تزيد على (500000) خمسمائة الف دينار عراقي)) ⁽³⁾ .

(4) التسرب من التعليم ، وانخفاض المستوى التعليمي للوالدين : أن عمالة الاطفال تسهم في تسريحهم من المدارس والالتحاق بعمل ، إذ ثبتت الكثير من الدراسات الميدانية أن الغالبية العظمى من المتربين منحدرين من آسر ذات مستوى معيشى متدني ، كما أن انخفاض مستوى تعليم الوالدين وقلة ادراكهم لأهمية التعليم أو عدم امتلاكهم الموارد التي تسمح بتوفيره لأطفالهم ⁽⁴⁾ ، وتشير احصائية لوزارة التربية العراقية إلى نسبة المتربين تصل إلى 6% من الطلبة لعام 2018 وهي نسبة مرتفعة تزامنت مع تدهور الواقع الاقتصادي في البلد ⁽⁵⁾ ، في حين اشارت احصاءات منظمة اليونسكو إلى عدد الاطفال البالغين سن الدراسة والذين لا يرتادون المدارس في العراق بحدود مليونين طفل ⁽⁶⁾ ، فضلا عن اهمال الاهتمام بمرحلة الطفولة المبكرة (2-5 سنوات) ، أدى إلى فشل

¹ - قناة افاق ، عمالة الاطفال في العراق مهن للموت تقتل البراءة ، متاح على الرابط : <https://afaq.Tv/contents/view/list??id=1>

² - قناة افاق ، المصدر نفسه .

³ - قانون العمل رقم 37 لسنة 2015، المادة 105.

⁴ - كوثير عبد الحميد ، عمالة الاطفال والسياسات والاجتماعية ، مصدر سبق ذكره ، ص 292-293.

⁵ - حسين محمد الفيحان ، عمالة الاطفال في العراق .. اسباب ومعالجات ، الشبكة الدولية (الانترنت) على الرابط : <https://www.Ina.Iq/84951>.

⁶ - عبد الواحد مشعل ، ظاهرة عمالة الاطفال في العراق ، الشبكة الدولية ، مصدر سبق ذكره .

الكثير من الطلبة في اكمال تعليمهم الأساسي ، وقد إلى تسربهم من الدراسة والالتحاق بسوق العمل مبكرا ، مما فاقم من تداعيات الظاهرة واتساعها .

(5) التهجير والنزوح بعد العام 2014 : إذ ازدادت ظاهرة عمالة الاطفال وحسب تقارير موضوعية حقوق الانسان في العراق فأن عمالة الاطفال بدأت بالازدياد بشكل كبير مع حلول صيف العام 2014 ، إذ قدرت العوائل النازحة بحدود ثلاثة ملايين ونصف المليون نازح ، ومعظم تلك العوائل تواجه مشاكل في تأمين مستلزمات العيش ، الامر الذي اجبرهم على الدفع بأبنائهم لمواجهة ظروف الحياة القاسية ¹ .

(6) جائحة كارونا : اثرت الجائحة في حدوث صدمة اقتصادية واحتلالات في سوق العمل ، مما اثر كبير على المستوى المعيشي للأفراد ، وفي مقدمتهم الاطفال ، إذ دفعت الجائحة الملايين من الاطفال الذين دخلوا سوق العمل ، ويعملون لساعات طويلة وفي ظروف قاسية وصعبة ⁽²⁾ ، فالجائحة دفعت الاطفال إلى اللجوء إلى العمل في مهن مختلفة في المجال وموقع البناء والمصانع ، وما يحيط بهم من مخاطر استغلالهم للتسلو أو الاتجار بهم واستغلالهم جنسيا ، فضلا عن القوانين الصادمة التي اتخذت اثناء تفاقم اثار الجائحة ، مما دفع الاطفال للعمل بشكل متزايد مما دفعهم لترك مدارسهم ⁽³⁾ ، فالاطفال الفقراء هم اكثر عرضه للنزول لسوق العمل ، باعتبار الاسر الفقيرة هي الاكثر تعرضهاتأثر ارتفاع الاسعار ، وانخفاض الدعم الحكومي لها ، الامر الذي جعلهم مضطرين لدفع اطفالهم لسوق العمل ⁽⁴⁾ .

(7) انخفاض المستوى التعليمي للوالدين : إن انخفاض المستوى الدراسي للأب والأم له تأثير كبير على المستوى التعليمي للأولاد ، إذ لا يشجع ذلك على الدفع بهم للدراسة خاصة اذا كانت اسر تعاني من البطالة والفقر والمرض ، إذ إن اغلب الاطفال العاملين هم تسربوا من المدارس بدفع من اسرهم التي تعاني من انخفاض تعليمها ، وقلة ادراك تلك الاسر لأهمية التعليم أو عدم امتلاكهم الموارد التي تسمح بتوفيره لأطفالهم فأن الاطفال بدورهم يكونون ايضا غير متعلمين ، مما قد يعزز من

¹ - حسين محمد الفيحان ، عمالة الاطفال في العراق ، مصدر سبق ذكره .

² - جائحة كوفيد 19 حماية الاطفال من عمالة الاطفال ، الشبكة الدولية (الانترنت) على الرابط : https://www.un.org/ar/lob_serrances/world-Day-Againstchild-Labour.

³ - طارق ديلواني ، كارين ظاهر ، غفران يونس ، كتعان الحميري وآخرون ، مصدر سبق ذكره .

⁴ - عادل محمود رفاعي ، ضاحي حمدان الرفاعي ، الفقر وال Shawoaiat والمشاركة السياسية ، دار المنار للنشر والتوزيع ، مصر ، الطبعة الاولى ، 2015، ص 14 .

استمرار الفقر من جيل إلى آخر ضمن العائلة الواحدة ، وفي العراق هناك (61%) من ابناء الامهات اللواتي اكملن الدراسة وتقع اعمارهم بين (15-20) سنة اكملوا دراستهم بعكس ابناء الامهات غير المتعلمات الذين تركوا دراستهم وجعلتهم يتعرضون لكافة اشكال العنف المعنوي والجسدي والجنسي في اماكن العمل ⁽¹⁾ .

(8) تقليد مهنة الاب : تؤدي الثقافة والتقاليد الاجتماعية لدى بعض الاسر دورا في تحفيز الاطفال على العمل وتعيق هذه الاسر إن ارسال ابنائهم في سن مبكرة لتعلم حرف أو مهنة تمثل ضمانة لمستقبلهم، ففي العراق هنالك الكثير من الحرف التقليدية التي يسعى الآباء إلى تناقلها عبر الاجيال من خلال ابنائهم ⁽²⁾ .

ومما تقدم يتضح أن لظاهرة عمالة الاطفال في العراق بعد 2003 اسباب كثيرة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، فضلا عن الواقع التشريعي الذي يعاني من محدودية اثر العقوبة على اولئك الامور ، فضلا عن تراجع في انفاذ القانون على المخالفين للقواعد القانونية النفاذة ، كما كان للتسرب المدرسي الكبير للتلاميذ ، وانخفاض المستوى المعيشي والدخل الحقيقي ، والبطالة والفقر للكثير من الاسر العراقية ، وتداعيات ازمة وباء كارونا ، اسباب حقيقة في تفاقم المشكلة وتداعيات اثارها .

ثانياً_ الآثار والمعالجات لظاهرة عمالة الاطفال في العراق

كان لظاهرة عمالة الاطفال في العراق اثرا سلبية كبيرة على الواقع المجتمعي العراقي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، مما يتطلب معالجات وحلول لظاهرة التي تهدد جوانب تنموية مهمة ، وخاصة انها تهدد العنصر البشري (الثروة البشرية) التي تعد الداعمة الاساسية لاي عملية تنموية شاملة يمكنها النهوض بالواقع المجتمعي العراقي ، وعليه يتناول هذا المبحث الآثار المجتمعية على الواقع العراقي بمطلب اول ، ويتحول المطلب الثاني في الحلول والمعالجات لظاهرة عمالة الاطفال في العراق ، وكما يأتي :

1_ الآثار المجتمعية لظاهرة عمالة الاطفال في العراق (سياسيا وامنيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا)

¹ - كوثير عبد الحميد سعيد ، عمالة الاطفال والسياسات الاجتماعية في العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص 292-293 . 300

² - كوثير عبد الحميد سعيد ، عمالة الاطفال والسياسة الاجتماعية ، مصدر سابق ، ص 297.

كان للظروف المجتمعية (السياسية والأمنية ، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية) التي مرت على العراق اثارا خطيرة على فئات كثيرة من الشعب العراقي ، وخاصة الفئات الهشة ، ولعل ابرزها فئة الاطفال التي عانت من ظروف عدم الاستقرار السياسي والأمني التي عرفها العراق وخاصة في العقود الخمسة الاخيرة ، مما يتطلب البحث بتلك الاثار المجتمعية كما يأتي :

أ_ الآثار السياسية والأمنية : ان الاوضاع النفسية التي يعاني منها اطفال العراق وخاصة بعض الاساليب التربوية في المدارس ، والتي كانت من ضمن الاسباب التي جعلت الكثير من الاطفال يتسلب من المدرسة ، وخاصة الاساليب القهقرية في التعامل دون مراعاة لقواعد التربية الحديثة ، مما ادى لاختفاء التفاعل الحي بين الطلبة والمعلم ، والحوار الديمقراطي ، مما خلق نفسيات مهزوزة خاضعة ، قد يضطرون إلى الدخول إلى سوق العمل مبكرا ، أو يتم استغلالهم من قبل جهات ارهابية في تنفيذ هجمات انتحارية ارهابية تهدد الواقع السياسي والأمني للبلاد ⁽¹⁾ ، كما وتكثر ظاهرة المشاجرات بين بعضهم البعض ، وبينهم وبين الاخرين ، لأسباب تتعلق بالمنافسة على مكان العمل ، وعلى الزبون ، وتقدر نسبة هذه الاسباب تقدر (69%) من المشاجرات ، مما يهدد الواقع الامني بشكل كبير ⁽²⁾ ، كما إن ظاهرة عاملة الاطفال كانت سببا في دفع الكثير منهم إلى سلوكيات لا تناسب مع اعمارهم مثل تعاطي المخدرات و تعرضهم للاعتداءات الجسدية وغيرها من التصرفات السيئة التي قد تعودهم لارتكاب جرائم السرقة والتسلل مما يهدد الواقع الامني العام ⁽³⁾ وفي دراسة ميدانية لعينة من الاطفال العراقيين بيّنت بان من يتعاطى المخدرات تقريبا (29%) من العينة ، وان (70%) يتعرضون إلى المشاجرات بسبب التنافس على المكان والمنافسة على الزبون والسرقة ⁽⁴⁾ ، مما يبيّن خطورة كبيرة لظاهرة عاملة الاطفال على الواقع السياسي والأمني العراقي

¹ - نادية عبد الهادي سوادي ، حقوق الطفل في العراق بعد عام 2003 ، مصدر سبق ذكره ، ص 164.

² - عبد علي الخفاف ، اطفال الشوارع في مدن الهيمنة الحضرية في وسط وجنوب العراق ، بيت الحكم ، ط 1 ، 2011 ، ص 32.

³ - ريم ايوب محمد، ايمان حمادي رجب ، المسؤولية المجتمعية لعاملة الاطفال من وجهة نظر الطفل العامل - دراسة ميدانية في مدينة الموصل ، مجلة ادب الرافدين، كلية الاداب ، جامعة الموصل ، ملحق بالعدد 81 ، عدد خاص لمؤتمري التاريخ وعلم الاجتماع العلميين الثانيين ، 2020 ، 209.

⁴ - عبد علي الخفاف ، اطفال الشوارع في مدن الهيمنة الحضرية ، مصدر سبق ذكره ، ص 65-66.

بـ الآثار الاقتصادية : لظاهرة عمالة الاطفال في العراق اثار اقتصادية كبيرة ، منها ما يتعلق بمحارمة القوى العاملة الشابة المتعلمة وغير المتعلم ، إذ تقدر عمالة الاطفال بحوالي (20%) من قوة العمل الموجودة في سوق العمل⁽¹⁾ ، وتعزز عمالة الاطفال تقويض الاقتصاديات الوطنية ، وتعرقل التقدم باتجاه تحقيق الاهداف الانمائية للألفية⁽²⁾ ، إذ تشير الاحصاءات إلى أن (15%) من اطفال العراق دون سن (15) سنة يعيشون في مستوى معيشي متدني من الدخول⁽³⁾ ، كما قدرت احدى منظمات المجتمع المدني اعداد اطفال الشوارع في بغداد بـ(4000) طفل⁽⁴⁾ ، إذ يعاني آباء حوالي ثلثي هؤلاء الاطفال من البطالة وعدم توفر فرص عمل ، وأن نسبة (47%) منهم مسؤولين عن امهاتهم ، ونسبة (21%) مسؤولين عن آبائهم ، وان نسبة (12%) منهم لا يحصلون على أي مبلغ ولايام عديدة احياناً⁽⁵⁾ .

جـ الآثار الاجتماعية والثقافية: خلقت ظاهرة عمالة الاطفال في العراق اثار اجتماعية وثقافية كثيرة لعل ابرزها بروز ظاهرة اطفال الشوارع ، وهي تشمل المسؤولين والمشردين ، وهي ظاهرة تنتشر في اغلب المدن العراقية والتي القت بظلالها على الجوانب التعليمية والصحية والنفسية بسبب آثار تلك الظاهرة⁽⁶⁾ ، إذ يجد الطفل نفسه هو المعيل الوحيد لعائلته ، ويجد اقرانه في المدارس وتحت حماية اسرهم ويحظون برعايتهم ، مما ادى إلى ان يجد الاطفال انفسهم في زمر المسؤولين أو العمل في ورش صناعية ، وهي اماكن بعيدة كل البعد عن اهتمامات الطفولة واحلامهم وحقوقهم الإنسانية⁽⁷⁾ ، كما أن مشكلة فقر اسر

¹- عدنان عبد الامير مهدي الزبيدي ، البطالة والفقر في العراق بعد عام 2003 الواقع وخيارات السياسات العامة ، دار امجد للنشر والتوزيع - عمان - الاردن ، ط اولى ، 2021، ص 125-126.

²- عمالة الاطفال ، حماية الطفل من العنف والاستغلال والاذاء ، الشبكة الدولية ، متاح على الرابط : <https://www.iasj.net/iasj/article/29535>

³- زمن مجید سعید ، الفقر والمشكلات العائلية دراسة ميدانية في مدينة بغداد للعوائل الساكنة في معسكر الرشيد ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد - كلية التربية للبنات ، 2010 ، ص 21.

⁴- عدنان عبد الامير مهدي الزبيدي ، السياسات العامة والتنمية البشرية المستدامة في العراق الواقع - والتحديات - والمستقبل ، دار امجد للنشر والتوزيع - عمان - الاردن ، الطبعة الاولى ، 2021 ، ص 304.

⁵- عبد علي الخفاف ، اطفال الشوارع في مدن الهيمنة الحضرية وسط وجنوب العراق ، بيت الحكم - بغداد ، الطبعة الاولى ، 2011 ، ص 30.

⁶- سميرة عبد الحسين كاظم ، عمالة الاطفال في العراق ، الاسباب والحلول ، الشبكة الدولية - مصدر سبق ذكره .

⁷- عبد الواحد مشعل ، ظاهرة عمالة الاطفال في العراق ، مصدر سبق ذكره ،

اسر الاطفال جعلت الاطفال أكثر عرضة للنزول لسوق العمل ، وخاصة بعد ارتفاع الاسعار وانخفاض الدعم الحكومي للفئات الهشة والفقيرة⁽¹⁾ ، فضلا عن آثار الجائحة الوبائية على الواقع المعيشي والصحي والتعليمي على مجمل الواقع المجتمعي العراقي ، إذ كان لزيادة نسب الفقر والبطالة لتوقف الحياة الاقتصادية في العراق ، والتي اثرت على الواقع الاجتماعي والثقافي في العراق ، وخاصة على الفئات الهشة ومنهم الاطفال ، إذ عانت الاحياء الفقيرة من الحرمان ودفعت اطفالها لسوق العمل ، واضحى الكثير منهم ضحايا العمل الجبري والاتجار بالبشر ولاسيما الاطفال وخاصة الفتيات⁽²⁾.

ومن خلال ما تقدم يتضح أن ظاهرة عمالة الاطفال في العراق آثارا مجتمعية على الواقع المجتمعي العراقي ، لأنها تمثل شريحة مهمة لأي شعب يريد أن يضمن مستقبله سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، الأمر الذي يتطلب من صانع العراقي باتخاذ افضل الحلول والمعالجات لحل المشكلة ، ومن خلال خيارات واقعية تنمية مستدامة حاضرا ومستقبلا .

2_ الحلول والمعالجات للحد من ظاهرة عمالة الاطفال في العراق : من ابرز الحلول والمعالجات لظاهرة عمالة الاطفال في العراق ما يأتي :

أ_ سياسات البعد السياسي والقانوني :

- (1) تفعيل قانون التعليم الالزامي وان تشتغل في تفعيله وزارة التربية والمحافظات ووزارة الداخلية وتعديل بعض فقراته من اجل ضمان التحاق كافة الاطفال إلى المدرسة⁽³⁾ .
- (2) يجب أن تكون هناك خطة استراتيجية لمعالجة ظاهرة عمالة الاطفال ، ولدراسة الظاهرة من حيث اسبابها والحد من آثارها وتداعياتها المجتمعية على الواقع المجتمعي العراقي ، ووضع بيانات ومعلومات أكيدة وحقيقة ، لأن اغلب البيانات والمعلومات عن الظاهرة في الوقت الحاضر غير مؤكدة من حيث الاتساع والإبعاد على الواقع المجتمعي العراقي⁽⁴⁾ .

¹ - رفاعي ، الرفاعي ، عادل محمود ، ضاحي حمدان ، 2015 : الفقر والعشوائيات والمشاركة السياسية ، دار المنار للنشر والتوزيع ، مصر ، ط 1 ، ص 14.

² - جائحة كوفيد 19 ، حماية الاطفال من عمالة الاطفال ، الشبكة الدولية (الانترنت) ، مصدر سبق ذكره.

³ - ميساء الهلالي ، عمالة الاطفال بين الرفض والقبول ، شبكة النبأ المعلوماتية (الانترنت) ، متاح على الرابط : <https://annabaa.Org/nbanews/2014/02/332.htm> تاريخ الدخول 1 / 6 / 2021.

⁴ - عبد الواحد مشعل ، ظاهرة عمالة الاطفال في العراق ، مصدر سبق ذكره ، الشبكة الدولية (الانترنت)

(3) إن تكون هناك مواءمة بين التشريعات الوطنية مع المعايير القانونية الدولية ، وضمان التنفيذ الفعال لقوانين ولوائح عمل الاطفال ، كما يتطلب تحسين سياسات عامة لسوق العمل ، وتوفير الحماية الاجتماعية وتسهيل الوصول للخدمات الاساسية ، وخاصة برامج التعليم والتوعية⁽¹⁾ .

(4) على السلطة التشريعية والتنفيذية وضع قوانين تمنع عمل الاطفال ، وان تتحمل مسؤوليتها في القضاء على ظاهرة عمالة الاطفال في مدها ، من خلال تشريع القوانين التي تجرم تشغيل الاطفال ، ومخالفة اماكن العمل التي تشغيل الاطفال ، كما على الحكومة وضع سياسة تضمن الحياة الكريمة لجميع افراد المجتمع بعيدا عن مشكلة البطالة التي تدفع لهذه الظاهرة .

(5) ان تقوم مؤسسات المجتمع المدني بتوسيع الناس بخطورة تشغيل الاطفال في سن صغيرة ، وما قد يسببه ذلك من مشاكل اجتماعية وامراض نفسية ، وان تقوم بدور محوري في العمل الجاد على التواصل مع المؤسسات الحكومية باعتبارها حلقة الوصل بين المجتمع والسلطة ، لنقل مشاكل واسباب واثار الظاهرة إلى صناع القرار ، وطرح المعالجات لهذه الظاهرة التي تهدد جيل كامل بالضياع⁽²⁾ .

بـ_سياسات البعد الاجتماعي والاقتصادي :

(1) تحسين البيئة المدرسية بتوفير المستلزمات الضرورية للطلبة في المدارس الحكومية ، وجعلها بيئة جاذبة للتلاميذ ، من حيث الوسائل العلمية التوضيحية ، والمختبرات العلمية والصور والخرائط التي تساعده على فهم المادة العلمية فيما صحيحا ، من أجل ايصال المادة العلمية للتلاميذ ، مما يوفر الاندفاع للتلاميذ للحصول على التعليم والحرص على البقاء في المدارس للتعليم وعدم التسرب منها ، باعتبار التسرب هو احد اسباب بروز ظاهرة عمالة الاطفال بشكل كبير في العراق⁽³⁾ .

¹ - عمل الاطفال ، تقرير جديد يبين نسبة عمل الاطفال في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا نتيجة النزاع والنزوح الجماعي ، الشبكة الدولية ، متاح على الرابط : news <https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/> room/news/

² - محى الدين جاويش ، عمالة الاطفال جريمة كبرى ، جريدة اليوم السابع ، الشبكة الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط : <http://www.youm7.com> ، تاريخ الدخول يناير 2021.

³ - ايمان صباح علي الدليمي ، محمود محمد حسن الشمري ، التحليل الجغرافي لظاهرة تسرب تلاميذ التعليم الابتدائي في ناحية ابي غرق للعام ادراسي 2018 ، مجلة العلوم الانسانية ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، العدد الثالث ، ايلول ، 2020 ، ص 15.

- (2) تفعيل البرنامج القطري الجديد للعمل اللائق لمنظمة العمل الدولية في العراق وبالشراكة مع الحكومة العراقية والشركاء الاجتماعيين للفترة (2019-2023) وبموجب هذا البرنامج تعمل منظمة العمل الدولية لدعم المبادرات الوطنية بشأن تعزيز فرص العمل والحقوق في العمل والحوار الاجتماعي والحماية الاجتماعية بما في ذلك تطوير اطار فعال لمعالجة عملة الاطفال ⁽¹⁾.
- (3) أن توفر مؤسسات الدولة وخاصة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الدعم اللازم للأسر الفقيرة ، وان تؤمن لقمة العيش الكريمة لأسر هؤلاء الاطفال ، مما يدفع الأسر إلى الحفاظ على ابنائها وعدم دفعهم إلى سوق العمل مبكرا ⁽²⁾
- (4) نظراً لتداعيات ازمة وباء كورونا التي كانت صدمة مركبة صحية واقتصادية والتي القت بظلالها على زيادة احتياجات الفقراء والفقيرات الأكثر ضعفا ، مما ينبغي وضع الخطط الحكومية الضرورية في مواجهتها زيادة الاعانات الاجتماعية عبر الانظمة الحالية من حيث حجم الاعانات وزيادة اعداد الاشخاص المشمولين بتلك الاعانات ، من خلال نظام حماية اجتماعية يضمن تحقيق الامن الانساني لأغلب الأسر الفقيرة والهشة ، الأمر الذي يمنع تلك الأسر من دفع ابنائها الاطفال لسوق العمل بسبب العوز والفاقة ⁽³⁾.

وتبقى تلك المعالجات والحلول هي وصفات لمواجهة مشكلة اجتماعية اقتصادية تواجه الواقع المجتمعي العراقي ، مما يتطلب من صانع السياسات العامة الأخذ بتلك الخيارات لحل المشكلة على ان تكون تلك الخيارات الأكثر نفعا والأقل كلفة .

الخاتمة :

تمثل ظاهرة عملة الاطفال في العراق ظاهرة خطيرة تهدد مستقبل جيل أو اجيال من ابناء العراق ، وخاصة ان تلك الاجيال هي اللبننة الاساسية في اي عملية تنمية مجتمعية شاملة ، إذ كان للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي العراقي بعد العام 2003 الأثر الكبير في اتساع تلك الظاهرة ، كما

¹ العراق يطلق انشطة مختلفة لمكافحة عمل الاطفال كجزء من حملة وطنية شاملة ، الشبكة الدولية (الانترنت) على الرابط ، g 3-26-2023، hg]o<https://www.ilo.org/beirut/media-centre/news>

² خولة كامل الكردي ، عملة الاطفال الحلول المناسبة ، الشبكة الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط : <https://alghad.com>

³ - برنامج الامم المتحدة الإنمائي في العراق ، أثر كوفيد - 19 على الحماية الاجتماعية في العراق ، كانون الاول ، 2021، ص 6

كانت لتداعيات ذلك الواقع آثاراً مباشرةً في تفاقم مشكلتي الفقر والبطالة والأمية للكثير من الأسر العراقية، مما دفع الأخيرة إلى دفع ابناءها لسوق العمل في سن مبكرة .

فللأثار المجتمعية الكبيرة ظاهرة عمالة الاطفال في العراق سياسياً وامنياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ، ابعاداً سلبية على الواقع المجتمعي العراقي ، فالواقع السياسي والأمني وال النفسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي التي تعرض له اطفال العراق ، كان السبب الاساس في دفع اغلبهم إلى سوق العمل مبكراً ، مما ولد مشاكل امنية نفسية واقتصادية واجتماعية وثقافية واجهت هذه الفئة الهشة من المجتمع العراقي ، فوجود هؤلاء الاطفال القاصرين انفسهم في بيئة العمل مبكراً ، مما جعل الكثير منهم يرتكب مخالفات قانونية وقد تصل إلى التورط في الجريمة المنظمة أو يكونوا ضحايا لها ، واستغلالها من قبل عصابات الجريمة المنظمة وتعرضهم إلى مختلف انواع العنف الاجتماعي ، فضلاً عن ابعادهم عن التعليم بفعل تسربهم من مدارسهم ومن دون عقوبات قانونية رادعة لأولياء امور الطلبة ، الامر الذي فاقم الازمة بشكل كبير .

أن الطفل في المنظور التنموي المستدام هو عصب التنمية الشاملة في أي دولة يراد لها النهوض ، وتحقيق الاهداف السبعة عشر التنموية للألفية الثالثة (2015-2030) ، والتي وضعت الدول في الجوار الإقليمي والعالم سياساتها العامة وفق تلك الرؤية ، مما يحتم على صانع القرار العراقي وضع خيارات رشيدة للسياسة العامة تشريعاً وتنفيذًا ، لمواجهة ظاهرة عمالة الاطفال والحد من تداعياتها ، وإن تكون تلك الخيارات حلول ومعالجات لتلك الظاهرة الخطيرة التي تهدد المستقبل التنموي المستدام في العرق على المدى المنظور ، وتوصيل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات وكما يأتي :

الاستنتاجات :

- 1- أن ظاهرة عمالة الاطفال ظاهرة عرفتها الكثير من المجتمعات في العالم ، وكذلك في العراق ظاهرة فهي ظاهرة خطيرة لها اسبابها وأثارها علة الواقع المجتمعي العراقي .
- 2- ان اسباب بروز ظاهرة عمالة الاطفال في العراق بعد العام 2003 متعددة ، وتشمل ابعاداً سياسية وأمنية ، واقتصادية واجتماعية وثقافية ، فضلاً عن اقصور التنفيذي والعزوز التشريعى.

-3- كان لظاهرة عمالة الاطفال في العراق آثارا سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية وثقافية ، فاقمت من الواقع العراقي المأزوم اصلا ، وهي آثار خطيرة قد تهدد الثروة البشرية في العراق للضياع بسبب عوق السياسات العامة والتي يعاني اغلبها من عدم الرشد .

-4- أن هناك الكثير من المعالجات والحلول لظاهرة عمالة الاطفال في العراق ، بعضها تشريعية وبعضها يخص تفعيل القانون ، والبعض الآخر يتطلب الآخذ بمبدأ (التنمية التشاركية)، أي اشراك المجتمع في وضع الحلول للمشكلات التي تواجه الواقع المجتمعي العراقي عبر مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات التطوعية الخيرية .

المقترحات :

1- وجود الارادة السياسية للقابضين على السلطة (تنفيذيا وتشريعيا) ، من اجل رسم سياسات عامة لبناء دولة مدنية حديثة وتوفير مستلزمات وجودها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، والسعى لتعديل الدستور وتشريع قوانين أو تعديل القوانين النافذة لتنظيم العمل من خلال ايجاد نصوص قانونية تحظر عمل الاطفال وتفرض عقوبات أكثر ردعًا من العقوبات المنصوص عليها في القوانين السارية والتي لم تحد من اتساع نطاق الظاهرة ، فضلاً عن أهمية التنفيذ الحقيقى للتشريعات الخاصة بعمالة الاطفال ، كونها في كثير من الحالات كانت حبر على ورق ، مما افقد القيمة الحقيقية الأساسية من تشريع تلك القوانين .

2- على صانع القرار السياسي أن يسعى إلى رسم استراتيجية شاملة وفق سياسات عامة رشيدة بعيدة ومتوسطة وقصيرة الأجل تحقق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي تستند على تطبيق فعلي لتلك السياسات وفق منظور زمني محدد ، ينطوي على الاجابة على استفهامات أساسية لرشد اي سياسة عامة وهي (لماذا ؟ ، وكيف ؟ ، ومتى ؟) ، على أن تكون تلك السياسات العامة شاملة مجتمعا ، ومتوازنة ، ومتباينة ، وفق منظور التنمية المستدامة الشاملة والواعية والموجهة ، ترتكز على خزين من الادلة والمعلومات المؤكدة من خلال احصاء سكاني عام ، وفق اهم معايير الحكم الصالح الرشيد في الشفافية والرؤية الاستراتيجية والمساءلة والمحاسبة .

3- وضع استراتيجية للقضاء على الفقر والبطالة ، وفق سياسات عامة اجتماعية رشيدة ، تستطيع توفير مستوى معيشي لائق ، تجعل الآسر العراقية وخاصة المستهدفة بتلك السياسات قادرة على

اشباع حاجاتها الاساسية وغير الاساسية ، وأن لا تقتصر على زيادة المخصصات المالية النقدية فقط ، بل توفير كافة مستلزمات العيش الكريم ، وجوانب الحياة الاخرى في التعليم والصحة والخدمات الاخرى ، لأن المواطن العراقي لا يعاني من فقر الدخل فقط ، بل هو يعاني من فقر متعدد الابعاد ، فضلا عن توفير فرص عمل متكافئة ومتقاربة للمواطنين العراقيين العاطلين عن العمل يستطيعون من خلالها سد احتياجاتهم ، وقدرة على جعلهم غير مضطربين لدفع ابنائهم الاطفال لسوق العمل مبكرا ، وتركهم لمقاعد الدراسة وتعریضهم لمخاطر العمل .

4- على صانع القرار السياسي خلق البيئة التشريعية والاستثمارية الملائمة لخلق قطاع خاص قوي قادر على تحقيق النهوض التنموي في أهم قطاعين اقتصاديين هما القطاع الزراعي والقطاع الصناعي ، فضلا عن قطاع الخدمات والنفط والنقل والتجارة الداخلية والخارجية ، باعتبارها قطاعات تستوعب مئات الالاف من اليد العاملة ، وتوفير فرص عمل متعددة ، من أجل رفع المستوى المعيشي لأغلب فئات المجتمع العراقي ، تبعدهم عن العوز والفاقه والحرمان ، وتنعمهم من ارسال اطفالهم للعمل ، الأمر الذي يحد من تداعيات ظاهرة عملة الاطفال في العراق .

5- القضاء على التسرب المدرسي بتشريع قوانين جديدة بالزامية التعليم ليمتد إلى المرحلة الثانوية ، وكل حدث وقاصر لم يتجاوز الثامنة عشر من العمر ، لأن القوانين السارية حددت الزامية التعليم لمرحلة الابتدائية حصرا ووفق للدستور العراقي الدائم لعام 2005 ، وهي غير مفعولة على ارض الواقع ، بسبب ضعف العقوبات الرادعة لرب الاسرة الذي لا يرسل اطفاله للمدرسة ، فضلا عن أهمية تنفيذ القوانين بشكل حازم على كل اولياء امور الطلبة المتسربين ، بعد توفير فرص عمل لهم يحقق لهم مستوى معيشي لائق .

6- حل مشكلة التهجير والنزوح ، من خلال توفير البيئة المناسبة لعودة العوائل النازحة والمهاجرة إلى مناطقهم الأصلية ، وتوفير كل مستلزمات الحياة لهم ، وضمان حصول ارباب الأسر على فرص عمل مناسبة تحقق لهم الكفاف ، وعدم الحاجة لدفع اطفالهم للعمل بحجة الفاقه والعوز والفقير والبطالة .

7- التنمية بالمشاركة : وهي احدى ادوات أي سياسة عامة في مواجهة أي مشكلة عامة ، إذ يجب إلى جانب مؤسسات الدولة الرسمية ، يجب تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ، والمؤسسات الخيرية والدينية والاجتماعية في مواجهة ظاهرة عملة الاطفال ، من خلال تبني مشاريع وبرامج تعمل على رفع المستوى المعيشي للطبقات الهشة في المجتمع ، بالشكل الذي يوفر للأطفال فرصة

للابتعاد عن الاعمال وهم في سن مبكرة ، ويستطيعون استثمار طفولتهم بالشكل السليم تعليماً
وصحّة ومستوى معيشي لأنّق .